الأمم المتحدة
A/CN.10/PV.296
الجمعية العامة
المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٢٩٦**

الأربعاء، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد أندريه توبيك ..... (بولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البَلَدان المرشحان للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠٩. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل بصورة وثيقة معكم بغية أن تكلل هذه الدورة بخاتمة ناجحة.

وبالنظر إلى المبادرات التي اتُّخذت مؤخرا في مجال نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإننا نتطلع إلى الاستفادة من هذا الزخم واغتنام هذه الفرصة لإجراء مناقشة مثمرة بغية تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. ونتوقع أن تقدم الهيئة خلال هذه الدورة عناصر مشروع إعلان الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ العقد الرابع لنزع السلاح، وأن تعرضها على الجمعية للنظر فيها خلال دورتها الرابعة والستين، حسبما ينص القرار ٦٧/٦١.

ونحن ندرك تماما أنه في عالم يزداد تكافلا، لا بد للمجتمع الدولي أن يعزز ويعمق الوعي بالمصلحة البشرية المشتركة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

والمجتمع الدولي يواجه اليوم عددا هائلا من التحديات.

إن تسوية المسائل الصعبة والمعقدة تتطلب توافر الإرادة السياسية اليومية لجميع أعضاء المجتمع الدولي في إدارة الحوار وتعزيز التعاون ووضع تدابير بناء الثقة. كما أنها تتطلب إقرارا عميقا بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يضطلع العقد الرابع لنزع السلاح بدور في توجيه الجهود العالمية للتصدي للتحديات المعاصرة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-30211 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ولقد شهدنا مؤخرا عدة تطورات ايجابية في العلاقات الدولية وأدت إلى زيادة الأمل بإحراز نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، فإن عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وإعلان أنها ستوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يخالفان هذا التيار الايجابي ولا يساعدان الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والسلام الإقليمي والاستقرار. والإعلان الذي أصدرته الرئاسة باسم دول الاتحاد الأوروبي هو:

”يدين الاتحاد الأوروبي إدانة قوية عملية إطلاق ”ساتل الاتصالات التجريبي“ التي أجرتها في ٥ نيسان/أبريل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). وتضع هذه الإجراءات عوائق إضافية أمام تحقيق الاستقرار الإقليمي في وقت تتطلب المسألة النووية التي لم تحسم في شبه الجزيرة الكورية بناء الثقة المتبادلة. كما أن تلك الإجراءات مسألة تثير المزيد من القلق العام بسبب آثارها العالمية المتعلقة بالانتشار.

”ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) وعلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية والتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

”وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم الفعال للجهود الرامية إلى تسوية المسائل الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وبطريقة سلمية.“

ويحدونا الأمل في أن تركز جميع البلدان المعنية على سبل لبناء الثقة وإعادة الحوار.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وما زال منع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة عناصر لا غنى عنها للتعاون الأمني بين الدول. ويوجد اتفاق واسع على أن أمن المجتمع الدولي ما زال يواجه التحدي، عالميا وإقليميا على السواء، من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وخطر حصول الأطراف من غير الدول على تلك الأسلحة. وما زال احتمال وجود أنشطة نووية عسكرية سرية أمرا يدعو إلى القلق، مثله مثل انتشار القذائف التسيارية ذات المدى البعيد بشكل متزايد.

ويتمثل اقتناعنا، كما هو وارد في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام ٢٠٠٣، في أن اتخاذ نهج متعدد الأطراف نحو منع الانتشار يوفر أفضل وسيلة لمكافحة الخطر المحدق بالسلام والأمن الدوليين والناجم من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ولذلك من الأهمية القصوى أن يتم بشكل فعال توفير الموارد لجميع الاتفاقات القائمة لنزع السلاح ومنع الانتشار وتنفيذ هذه الاتفاقات والامتثال الكامل لها.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن منع الانتشار النووي والسعي لتحقيق نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أمران أساسيان لصون السلام والأمن العالميين. وتوفر معاهدة عدم الانتشار، التي تستند إلى ثلاثة ركائز بنفس الدرجة من الأهمية وتعزز كل واحدة منها الأخرى–وهي منع الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية–القاعدة المتعددة الأطراف والأساسية والأساس لجميع المساعي الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية في المجال النووي.

وفي هذا الصدد، نحن نقر بأنه حصلت تطورات رئيسية متعلقة بالانتشار منذ نهاية المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، ونحن مقتنعون بأن معاهدة عدم الانتشار أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى. ولا بد من المحافظة على سلطة المعاهدة وتماميتها وتعزيزها. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جميع الأهداف المحددة في المعاهدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل نحو الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار، داعيا جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى قطع التزام بمنع الانتشار ونزع السلاح وإلى أن تصبح دولا أطرافا في معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

والأمر الأكثر أهمية هو أن تعمل جميع الدول معا بغية التصدي للتحديات الماثلة لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن نأمل بأن تحرز الدورة الثالثة للجنة التحضيرية نتائج ملموسة وأن تسهم في إحراز نتائج ناجحة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونحن سنسعى لضمان أن يقوم المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وبطريقة متوازنة وفعالة وملموسة وواقعية، بدراسة وسائل زيادة الجهود الدولية لمكافحة الانتشار، والسعي لنزع السلاح وضمان التطوير المتسم بالمسؤولية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب البلدان الراغبة في تطوير قدراتها في هذا المجال.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يبرز الدور الفريد ولا غنى عنه الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بمنع الانتشار النووي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن نظام الضمانات الدولية التابع للوكالة يشكل أساس التحقق الذي لا بديل له في النظام العالمي لمنع الانتشار النووي ولإنجاح هذا النظام المتعدد الأطراف. ويود الاتحاد الأوروبي أن يكرر دعوته إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية.

إن أمن أوروبا يستفيد من استمرار الجهود العالمية لنزع السلاح. ونحن نرحب بتدابير نزع السلاح النووي التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي الحائزة للأسلحة النووية وبمبادرات هذه الدول في هذا المجال. ونناشد المجتمع الدولي العمل بشأن تعزيز مبادرات نزع السلاح الملموسة والواقعية التي أيدها ٢٧ من رؤساء دولنا أو حكوماتنا، وقدمناها إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ من أجل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية لنزع السلاح النووي مثلما هي أساسية لمنع الانتشار. ويوجد زخم جديد لتأييد بدء نفاذ المعاهدة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الإدارة الأمريكية الجديدة بأن تسعى الولايات المتحدة فورا وبشكل مطرد للتصديق على المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن يحفز هذا النهج دول المرفق ٢ المتبقية للتوقيع والتصديق على المعاهدة بدون تأخير وبدون شروط.

وريثما يتم بدء نفاذ المعاهدة، نحن نحث جميع الدول على التقيد بوقف اختياري وعلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تخالف التزامات المعاهدة وأحكامها. والاتحاد الأوروبي لن يدخر وسعا في التأكيد على هذا الزخم وفي تعزيز التصديق المبكر على المعاهدة من جانب بعض دول المرفق ٢ المتبقية، وخاصة قبل انعقاد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٩، أو مؤتمر المادة الرابعة عشرة، وقبل عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم العملي على السواء لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولمصداقية نظام المعاهدة للتحقق.

ومن المقرر أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أجل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، التي أدت إلى تخفيض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لترسانة أسلحتهما النووية الاستراتيجية إلى ٦ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية التي يمكن حصرها. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزامات هذين البلدين، على النحو الذي تم التأكيد عليه مؤخرا إعلان مشترك أصدره الرئيس أوباما والرئيس مدفيديف، بالسعي للتوصل إلى اتفاق جديد بنهاية هذا العام ويكون ملزما قانونا وجريئا بقدر واف. والتوصل إلى اتفاق جديد لتحديد الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا يعكس إجراء المزيد من تخفيضات الأسلحة النووية مسألة رئيسية مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح من منظور المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وسيكون خطوة أساسية إلى الأمام.

ونظرا لأن توفير الأمن في أوروبا مرتبط بتوفير الأمن في الشرق الأوسط، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لمسائل منع الانتشار ونزع السلاح في تلك المنطقة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن إنشاء منطقة خالية من جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط ومتفق عليها بصورة متبادلة ويمكن التحقق منها يشكل وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنفيذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذها مجلس الأمن والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، ومدركاً لأهمية تلك القرارات.

ولا تزال مخاطر الانتشار النووي وخاصة التي يشكلها البرنامجان النوويان لإيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة مثيرة لقلقنا الشديد المستمر. ويكتسي التوصل إلى حل تفاوضي للمسألة النووية الإيرانية أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأنه، إذا تمكنت إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية، فإن ذلك يمثل تهديدا غير مقبول للأمن الإقليمي والدولي. وسنواصل الاشتراك في إجراء حوار مع إيران بهدف التوصل بسرعة إلى حل عن طريق التفاوض في سياق نهج المسار المزدوج. وفي ذلك الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة إعلان الولايات المتحدة إجراءها حوارا مع إيران، بما في ذلك الحوار المباشر، ويرى أنه يتعين على إيران أن تغتنم هذه الفرصة السانحة.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه ينبغي لهيئة نزع السلاح تكريس ما يكفي من الاهتمام في هذه الدورة التي افتتحت من فورها للأسلحة التقليدية، بما في ذلك مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والاتحاد الأوروبي يلتزم التزاما قويا بالقضاء على تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويرمي الاتحاد الأوروبي إلى حدٍّ لتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المرتبطة بها بشكل غير منظم في مناطق الصراع أو الصراع المحتمل. وقد وضع الاتحاد الأوروبي، بغية تعزيز أهدافه، مجموعة من الصكوك المحددة. وقرر الاتحاد الأوروبي على نحو ملحوظ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إدراج مادة محددة بشأن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار بها على نحو غير مشروع في جميع الاتفاقات الدولية التي يعقدها في المستقبل مع البلدان الثالثة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات الإيجابية والنتائج المثمرة التي أسفر عنها الاجتماع الثالث الذي تعقده الدول (الأطراف) مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والوثيقة الختامية التي اعتمدت في الاجتماع

الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين تبرز الدور الرئيسي للتعاون الدولي والمساعدة وبناء القدرات، وتقدم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة سلسلة من الخطوات والتدابير المستشرقة للمستقبل وإطاراً مؤسسياً تنشيطيّاً للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استعمالها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي التنفيذ الكامل وزيادة تعزيز الصك الدولي بجعله ملزما قانونا وذلك، في جملة أمور، لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يجري الاتجار بها على نحو غير مشروع وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. وفي الجلسة الأولى المكرسة لتنفيذ الصك، التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في إطار الاجتماع الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين، وافقت الدول على عدد من الخطوات والإجراءات العملية التي يتعين اتخاذها لضمان التنفيذ الكامل والفعال للصك.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة عملية الأمم المتحدة من أجل إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة تتسم بالشمول وتكون ملزمة قانونا لوضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، بما يتسق مع المسؤوليات القائمة للدول بمقتضى القانون الدولي ذي الصلة والاحترام الكامل لسيادتها والأطر المؤسسية والقانونية داخل تلك الدول. ويتخذ الاتحاد خطوات ملموسة لتعزيز عملية الأمم المتحدة من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية. وهو مقتنع بأن إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة من شأنه أن يقدم إسهاما ملموسا في الأمن والاستقرار العالميين.

ومن أجل التصدي على نحو أكثر فعالية لهذه التحديات الخطيرة، اتخذ الاتحاد الأوروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موقفا موحدا مُعَزِّزا الالتزامات السياسية السابقة بموجب مدونته لقواعد السلوك بشأن صادرات الأسلحة لعام ١٩٩٨ وجعلها ملزمة قانونا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا الأهمية ذات الأولوية التي يوليها لتعزيز وتحقيق الانضمام الشامل والتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على إعادة التأكيد على أن الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية، التي تسبب أضراراً غير مقبولة للمدنيين، يجب أن تُعالج بشكل عاجل وفعال، مع مراعاة المتطلبات العسكرية والشواغل الإنسانية على حد سواء. ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية المبرمة في دبلن وتوقيع ٩٦ دولة عليها، من بينها، ٦٦ من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية الأسلحة التقليدية. وبما أن العديد من الأطراف المتعاقدة السامية ليست في وضع يمكنها من الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إبرام اتفاق مكمل لاتفاقية الذخائر العنقودية، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في معالجة الأثر الإنساني للذخائر العنقودية.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية عنصر رئيسي في مكافحة انتشارها بدون أي ضوابط وتعزيز الأمن وإيجاد مناخ من الثقة بين الدول.

وفي الختام، نتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في مساعيكم. ونؤكد لكم الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد الجزائري، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، مرة أخرى بانتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح،

وأن أؤكد دعمنا النشط من أجل نجاح عملنا. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

ويعرب الوفد الجزائري عن تأييده للبيانيين اللذين أدلى بهما هذا الصباح كل من ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تولي الجزائر أهمية خاصة لهيئة نزع السلاح، ولن تدخر جهدا لضمان الفعالية اللازمة لإنجاز أعمالها. وتؤدي الهيئة دورا لا غنى عنه، مما يمكن الدول الأعضاء من إجراء مداولات متعمقة والنظر في مسائل نزع السلاح في سياق متعدد الأطراف على أوسع نطاق ممكن.

وتكتسي الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ أهمية خاصة. فهي تعقد بعد دورتين متتاليتين غير مثمرتين، حيث لم تتمكن الهيئة خلالهما من تقديم أي توصية على الإطلاق، عشية انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ويمثل هذا تحديا كبيرا يجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتصدى له، وعلى وجه الخصوص نظرا لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

والجمود الذي ساد محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف على مدى السنوات العشر الماضية أدى بالتأكيد إلى عدم إحراز أي تقدم في ذلك الصدد. ولم يجر التصدي لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي ظل لفترة طويلة جدا رهينة العلاقات الضيقة ومنطق المواجهة بين القوى، بوصفهما تحديين للسلام والأمن الدوليين. ولذلك تعرضت العلاقات الدولية لضغوط كبيرة، مما زاد من حدة التوترات، وفي بعض الحالات، أدى إلى استئناف سباق التسلح.

والآن، بعد أن بدأنا في أعمال الدورة الحالية للهيئة، تبرز علامات إيجابية على احتمال وجود مرونة محتملة بشأن جدول أعمال نزع السلاح. فالمواقف التي حددتها الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي، الذي صدر في لندن عن رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، يجسّدان اهتماماً جديداً ونهجاً حديثاً تجاه مسائل نزع السلاح. فقد بعثا الأمل في أن وجود آفاق جديدة لنزع السلاح بشكل عام، ونزع السلاح النووي بشكل خاص، أمر ممكن.

إننا مطالبون بمضاعفة جهودنا للاستفادة من البيئة الإيجابية السائدة في إطار عمل الهيئة. وسيكون لذلك أيضا تأثير مباشر على الروح التي نعمل بها وعلى نتائج الجلسات المقبلة، وبخاصة جلسات الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ستعقد في أيار/مايو، وكذلك على المؤتمر الاستعراضي الثامن للمعاهدة ذاته والمقرر عقده في عام ٢٠١٠.

وتؤكد الجزائر مجددا موقفها المبدئي إزاء الهدف النهائي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، الذي لا يزال يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويشكل الالتزام الثابت والمستمر من جانب المجتمع الدولي بأسره، وبخاصة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية، أمراً حاسماً في بلوغ ذلك الهدف.

ولئن كان عدم الانتشار النووي يمثل إحدى دعامات معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن هناك دعامات أخرى للمعاهدة على نفس القدر من الأهمية. وتدعو الجزائر الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ المادة السادسة على نحو فعال وتدريجي، وبخاصة من خلال تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

كما نود أن نعيد تأكيد أهمية مراعاة أحكام المادة الرابعة بشأن حق الدول في إجراء أبحاث وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتنفيذ هذه الأحكام بفعالية. وتدعم تلك الدعامات الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي بعضها بعضا وتوفر التوازن الضروري للمعاهدة.

إن المناقشات الجارية على مستويات عدة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بخصوص إنشاء آلية متعددة الأطراف لتوفير الوقود النووي ينبغي أن تشهد تشاورا على أوسع نطاق ممكن بين الدول الأعضاء مع مراعاة الاحترام الكامل للحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

بينما نرحب بدخول منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية حيز النفاذ، ونحتفل بالذكرى الأربعين لمعاهدة تلاتيلولكو، لم تنجح حتى الآن جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على الرغم من القرار المتخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. ويمثل ترجمة التزام المجتمع الدولي بتلك الغاية إلى واقع أولوية لبلادي. والعائق الرئيسي أمام ذلك الهدف هو إسرائيل التي ترفض، بخلاف جميع البلدان الأخرى في المنطقة، الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيتعين على هذه الدورة لهيئة نزع السلاح العمل، ضمن أمور أخرى، على إعداد عناصر لمشروع إعلان عقد الأمم المتحدة الرابع لنزع السلاح، ٢٠١٠-٢٠٢٠. وستشارك الجزائر في ذلك المجهود انطلاقا من رغبتها في الإسهام بصورة كاملة في وضع توصيات بتدابير عملية تكون بمثابة خريطة طريق. ونعتقد أنه من المستحسن الاستفادة من خبرات العقود الثلاثة السابقة لنزع السلاح والبناء على التقدم الذي أحرز. وينتظر أن تمكن التطورات الإيجابية على الساحة الدولية من اعتماد عناصر إعلان أوسع نطاقا يحدد أهدافا أكثر طموحا.

إن بلدي مقتنع بأهمية تنشيط المنتديات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونحن لا نألو جهدا لتنشيط مؤتمر نزع السلاح الذي يدخل الآن، كما تدرك الهيئة، عامه الحادي عشر على التوالي من الجمود. ولا يزال ذلك المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف والفريد بشأن قضايا نزع السلاح مصابا بالشلل بسبب اختلاف الآراء حول الأولويات والقضايا التي ينبغي معالجتها.

في ٢٦ آذار/مارس، قدمت الجزائر، بالنيابة عن الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، ورقة غير رسمية ترمي إلى استئناف عمل المؤتمر. وتقترح هذه المبادرة، التي جاءت نتاج مشاورات طويلة ومكثفة، مشروع برنامج للعمل مبني على جهود جميع أعضاء المؤتمر ككل، وبخاصة رؤساء دورة عام ٢٠٠٨. ويتوخى مشروع برنامج العمل على إنشاء أربعة أفرقة عاملة وتسمية ثلاثة مقررين بما يجسد جميع القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

وختاما، يؤكد وفد الجزائر مجددا رغبته في المساهمة في عمل هذه الدورة مساهمة كاملة وإيجابية. ولن ندخر جهدا لكفالة نجاح الهيئة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد نيجيريا أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة التداولية. ونود الإعراب عن خالص وعميق تقديرنا لكم وللمكتب على الطريقة والكيفية اللتين عملتم بهما من أجل إنجاز جدول أعمال الدورة الحالية.

ومما يؤسف له أن هيئة نزع السلاح، الهيئة التداولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمسؤولية النظر في مختلف القضايا المتعلقة بنزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة

عن الدورات الخاصة المكرسة لنزع السلاح، فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أي من المسائل الفنية المعروضة عليها في الدورتين السابقتين.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به وفد بلدي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، نود تسليط الضوء على بضع نقاط.

ما زالت نيجيريا تشعر بالقلق إزاء التبعات الخطيرة لوجود الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نعتقد أن نزع السلاح النووي لا يزال الأولوية القصوى للدول الأعضاء وأن أفضل سبيل للتعامل مع المفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار يكون من خلال تعددية الأطراف. وذلك مبدأ أساسي اعتمده القرار ٥٠/٦٣. ونحن نشعر بالقلق بنفس القدر إزاء عدم إحراز تقدم يذكر أو أي تقدم على ما يبدو بخصوص تلك القضية على الرغم من استئناف الجهود للخروج من المأزق الذي تسببت به الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا ندعو الدول الحائزة وغير الحائزة لأسلحة نووية على السواء إلى تقديم دعمها للجهود الحالية الرامية إلى بلوغ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبهما.

تعتقد نيجيريا أن التعهد بضمانات أمنية سلبية الذي قدمته الدول الحائزة لأسلحة نووية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ينبغي أن يكون غير مشروط وملزم قانونا وقاطعا. غير أننا لاحظنا أنه حتى نمط التصويت على القرار بشأن الضمانات الأمنية النووية في أحدث دورة للجمعية العامة اتسم بقدر عال من الامتناع عن التصويت من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية وحلفائها. وندعو الدول الأعضاء المعنية إلى أن تعكس ذلك الاتجاه لتفادي إحياء سباق التسلح النووي، وهو تطور يمكن أن يؤدي إلى تقويض جميع الإنجازات التي تحققت خلال العقود الماضية.

ولحين التمكن من إخلاء العالم من الأسلحة النووية، يرحب وفد بلدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيث أنها تمثل خطوات إيجابية وتدابير مهمة في سبيل تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على مستوى العالم. وندعو الدول الأعضاء إلى أن تشجع بقوة أكبر مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا. وبخصوص المنطقة الأفريقية، فإننا ندعو بلدان القارة التي لم توقع وتصدق على معاهدة بليندابا حتى الآن إلى القيام بذلك ليتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ. ولا شك أن دخول المعاهدة حيز النفاذ من شأنه الإسهام بصورة فعالة في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

تشعر نيجيريا بالقلق بنفس القدر إزاء انتشار الأسلحة التقليدية وصنعها ونقلها بصورة غير مشروعة. ونحن ندرك جميعا الأخطار الكبيرة التي يشكلها للأمن البشري التكديس المفرط لتلك الأسلحة، وبخاصة الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتتسبب تلك الأسلحة بمصرع مئات الآلاف من بني البشر. وقد تأثرت إلى الأبد حياة الكثيرين من الناجين من الهجمات باستخدام تلك الأسلحة. كما تعزز تلك الأسلحة ثقافة العنف، وأصبحت عاملا مزعزعا للاستقرار في العديد من أرجاء العالم، لا سيما البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، يتم إضفاء طابع خارجي على الصراعات التي كان ينبغي حتى الآن أن تُحل داخليا. وعلاوة على تفاقم الأبعاد الإنسانية للمشكلة، فقد عرقل الأثر التراكمي لكل تلك الأمور جهود تحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية لشعوبنا.

ولتلك الأسباب، لا يزال وفد بلدي يدعم بصورة فعالة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما كان إدراك الأثر السلبي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها ونقلها على نحو غير مشروع هو ما جعل بلدان المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا تتصدى لهذا التحدي باعتماد اتفاقية تاريخية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتفرض تلك الاتفاقية حظرا على عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة برمتها، ومنها أوعبرها. ولتعزيز مبادئ الاتفاقية، دعا وفد بلدي على الدوام إلى إبرام معاهدة شاملة وملزمة قانونا وعالمية للاتجار بالأسلحة.

ويسرنا اتخاذ القرار ٨٩/٦١ بشأن وضع هذه المعاهدة بالأغلبية الساحقة للدول الأعضاء. وبالتالي، يؤيد وفد بلدي عملية الأمم المتحدة لإبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة. ونأمل أن تقر الوفود بما تنطوي عليه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مخاطر جسيمة، وتدفع بالعملية الجارية للأمم المتحدة بغية التفاوض على إبرام معاهدة عالمية للاتجار بالأسلحة والنظر في إمكانية جعل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصنيعها ونقلها على نحو غير مشروع بندا ذا أولوية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تبدي المرونة وتتفهم أراء بعضها بعضا حتى يتسنى لنا معا تحقيق التوافق المطلوب في الآراء في مداولاتنا خلال هذه الدورة.

وقد شجعتنا الالتزامات الجديدة التي تعهدت بها الولايات المتحدة، بتأكيدها مجددا للمواقف التي أعرب عنها رئيسا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي خلال اجتماع مجموعة العشرين الذي عُقد في وقت سابق من هذا الشهر في لندن. ونأمل أن تسهم النتيجة الناجحة لذلك الاجتماع في آفاق دورة عام ٢٠٠٩ المقبلة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الاستعراضي ذاته لعام ٢٠١٠.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم المستحق. ونقدر ما أبديتموه فعلا من سعة صدر وحرص، خلال إقرار جدول أعمال هذه الدورة بالإجماع. وأنا على اقتناع بأن قيادتكم المقتدرة ستعطي زخما متجددا لعمل الهيئة. ونقدر البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أتناول النقاط التالية بصفتي الوطنية.

تنعقد الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح في وقت مناسب، إذ أن جدول أعمال نزع السلاح حظي ببعض الزخم بعد فترة طويلة من الجمود. فالبيانات التي أدلى بها ممثلو عدة دول نَشَّطت المحادثات بشأن نزع السلاح، لا سيما مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضفت الالتزامات المتجددة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من الزخم على ذلك الهدف. غير أن تلك البيانات ينبغي أن تُتَرجم إلى إجراء عملي. ويرى وفد بلدي أن التعددية لا تزال هي السبيل الوحيد للعمل بفعالية على إضفاء الطابع العالمي على صكوك نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي السياق نفسه، نحيط علما بالتوجه الإيجابي الذي شهده مؤخرا مؤتمر نزع السلاح. وآمل أن يكون لمداولات هذه الدورة للهيئة أيضا أثر عملي على تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومن جانبنا، يلتزم وفد بلدي تماما بتقديم كامل دعمه وتعاونه لعمل الهيئة.

ولهيئة نزع السلاح سجل من النتائج المتفاوتة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشمل نجاحاتها اعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية لعام ١٩٩٢، والمبادئ التوجيهية التوافقية بشأن نزع السلاح الإقليمي عام ١٩٩٣، وتوافق الآراء بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي لعام ١٩٩٦، وتوافق الآراء على مجموعتين من المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحديد الأسلحة التقليدية لعام ١٩٩٩. وبعد ذلك، ومما أثار إحباطا بالغا، لم تتمكن الهيئة من تحقيق أي إنجازات هامة. ونأمل أن تبدي الدول الأعضاء أكبر قدر من المرونة هذا العام لاعتماد توصيات بتوافق الآراء بشأن المسائل المعروضة على الهيئة.

وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهم صكين في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونجدد التأكيد على ضرورة انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجميع الصكوك الدولية الأخرى لنزع السلاح بدون استثناء. ولكن، مع الأسف، أعاق انعدام الإرادة السياسية، لدى بعض الدول الأعضاء إحراز التقدم صوب تلك الأهداف. وبالتالي، فإننا ندعو إلى اتخاذ تدابير فعالة صوب تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون مزيد من التأخير. كما نعتبر أن بيانات الدول الحائزة للأسلحة النووية وجهود المجتمع الدولي يجب أن تقترن باتخاذ إجراءات ملموسة وليس مجرد الخطابة.

ويمكن أن تضطلع المبادرات الإقليمية بدور هام في تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تقدما هاما صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونرحب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مؤخرا. وندعو الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، بما فيها الدول المجاورة لنا في جنوب آسيا، إلى الاقتداء بذلك النموذج.

وتضمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق جميع الدول غير القابل للتصرف، لا سيما الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية. ويجب تعبئة الموارد من ميداني عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الدول الأعضاء الممتثلة التي تشتد حاجتها إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وقد اضطلعت بنغلاديش بالدور الواجب عليها في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. واختارت على نحو غير مشروط أن تبقى دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وانضمت إلى كل معاهدة من المعاهدات المتصلة بنزع السلاح النووي تقريبا، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال بنغلاديش خاضعة لتدابير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما فيها بروتوكولها الإضافي. ويشكل ذلك دليلا ملموسا على التزامنا الثابت بهدف نزع السلاح العام، بصورة عامة، ونزع السلاح النووي، على نحو خاص.

ونعتقد أنه لا يمكن كفالة ضمانة مطلقة ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلاّ من خلال إزالتها الكاملة. وكتدبير عملي، يمكن إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة على مراحل. وبالتوازي مع تلك العملية، يجب إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية التي تُقدّم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيعطي ذلك الضمانة الأمنية للدول غير الحائزة حاليا

للأسلحة النووية وسيحفز دولا أخرى على الانضمام إلى نادي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن في طريقنا صوب العقد الرابع لنزع السلاح في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩. وقد حان الوقت لكي نُقيِّم إنجازاتنا خلال الإعلانات التي اعتمدت في السابق. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تدرج تدابير عملية لتنفيذ أهدافنا المتعلقة بنزع السلاح. وبالتالي، ينبغي صياغة الإعلان بصورة تتضمن عناصر شاملة وآليات محددة لتنفيذه ومتابعته على نحو فعال.

إننا نؤمن بنزع السلاح الكامل والعام، بما في ذلك تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم انتشارها. ونعتقد أنه، لدى كفالة الحق في الدفاع عن النفس، ينبغي مراقبة عمليات نقل جميع الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي من خلال وضع نظام قانوني متفق عليه دوليا. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حصلت حتى الآن صوب صياغة مشروع معاهدة ملزمة قانونا للاتجار بالأسلحة. ونأمل أن يكون بمقدور المجتمع الدولي الاتفاق قريبا على نطاق ومبادئ ومعالم معاهدة للاتجار بالأسلحة، وبالتالي، وَضع نظام ملزم قانونا لعمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي بصورة مسؤولة.

وفي الختام، أود أن أقول إن عدم التوصل إلى توافق للآراء فيما بين الدول الأعضاء أدى مرارا وتكرارا إلى منع الهيئة من اعتماد توصيات متفق عليها خلال الأعوام القليلة الماضية. ومع أن هذا ظل أمرا محبطا ومخيبا للآمال على السواء، فإننا نلتمس العزاء في حقيقة أنه يبدو الآن أنه توجد بعض رياح التغيير الإيجابي. وعلينا أن نغتنم هذا الزخم. ويحدوني الأمل في أن تبدي الدول الأعضاء أقصى درجة من المرونة والتفهم بغية أن تؤتي أعمال الهيئة أُكلها.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تعلن بيلاروس تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ومع ذلك، نود أن نتطرق لعدد من المسائل.

وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها هيئة نزع السلاح صعوبات في اعتماد جدول للأعمال، ولكن تم التوصل إلى حل توفيقي نعتقد أنه دليل على رغبة الدول في المحافظة على اتخاذ نهج متعددة الأطراف نحو تسوية المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وفي هذه الدورة، سنعمل مرة أخرى بشأن مشروع إعلان عقد لنزع السلاح. والجدير بالذكر أن معظم الأهداف والمبادئ التوجيهية التي حددت في إعلان عقد التسعينيات بوصفه العقد الثالث لنزع السلاح ما زالت صالحة اليوم. ويجب أن نواصل السعي الجاد نحو بلوغ التخفيض الحسن التوقيت للأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف، تدمير هذه الأسلحة ونحو حظر التجارب النووية حظرا كاملا. ونحن نرى أن على الإعلان أيضا أن يعرب عن نية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اتخاذ تدابير وقائية لتجنب تصعيد سباق للتسلح في مجالي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ونود أن نشهد النص وهو يتضمن حكما بشأن النية في عدم السماح بإنتاج واستحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

ولا شك أن الأمر الهام، في أي عمل، هو إحراز نتائج. ومع ذلك، وفيما يتعلق بهيئة نزع السلاح، فإن طريقة العمل نفسها لا تقل أهمية. وتمكننا الصيغة الفريدة للهيئة بوصفها جهازا تداوليا متخصصا من الإعراب عن الأفكار الجديدة وسماعها ومن المناقشة المعمقة للمسائل المحددة المتصلة بنزع السلاح. ويسرنا أن جدول أعمال الهيئة يتضمن بندا بشأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. وترى بيلاروس

أن هناك حاجة إلى متابعة العمل بشأن التوصيات الرامية إلى بلوغ أهداف نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والقيام بذلك العمل في إطار هيئة نزع السلاح، وهي هيئة مفتوحة للتعاون فيما بين جميع الدول، بما في ذلك الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدول غير الأطراف في المعاهدة.

ومن المؤكد أن من العسير في المجال النووي التغلب على قوة جذب المواقف الوطنية التي تشكلت على مدى عقود، فضلا عن الاختلافات التي نعرفها جميعا معرفة تامة. وفي الوقت نفسه، توجد مجموعة واسعة من المسائل العملية التي لا يلزم أن نتبادل الآراء بشأنها فحسب، بل يلزم أيضا أن نقيم بصورة جماعية الآليات المحتملة لتسوية هذه المسائل.

وأحد النماذج العديدة لذلك هي مسألة تمديد الاتفاقات القائمة، بما في ذلك فيما يتعلق بالقذائف المتوسطة والقصيرة المدى. ومسألة تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أصبحت مسألة عاجلة بشكل متزايد. والمسألة الأخرى التي تتسم بأهمية أساسية هي تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويشكل اتخاذ خطوات عملية من جانب البلدان الحائزة للأسلحة النووية نحو نزع السلاح أهم التدابير الفعالة لبناء الثقة وبناء الأمن وأكثر وسيلة موثوقة لمكافحة الانتشار النووي. ومن شأن منع نشأة فراغ قانوني في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والتوصل إلى اتفاق يمكن التحقق منه بشأن إجراء المزيد من التخفيضات في تلك الأسلحة والرقابة على نظم إيصالها أن يقدما إسهاما كبيرا في تعزيز الأمن العالمي.

إن تطوير آليات ثنائية ومتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة وبناء الأمن لا تقل أهمية في سياق إنشاء أساس مستقر لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتعزيز الأمن الوطني والإقليمي.

وظلت بيلاروس تؤيد باستمرار بدء النفاذ المبكر للاتفاق المتعلق بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فضلا عن تكييف وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ على الحالة العسكرية – السياسية الجديدة في القارة الأوروبية. كما أننا نؤيد اقتراح الاتحاد الروسي بشأن إنشاء هيكل أمني جديد في أوروبا.

وتتخذ بيلاروس موقفا يتسم بالمسؤولية تجاه الوفاء بالتزاماتها ونهجا محدد الأهداف نحو النظر في استصواب الدخول في التزامات جديدة. وتدعو بيلاروس، الحائزة لسابع أكبر ترسانة من الألغام المضادة للأفراد في العالم وهي موروثة من الماضي، إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وما زلنا نضطلع بالمهمة المعقدة المتعلقة بالتخلص من أكثر من ٣ ملايين من الألغام المضادة للأفراد ونأمل بأن نتلقى المساعدة الدولية في استكمال هذه المهمة.

كما لا يمكن أن يساور الشك أي أحد في أهمية وضع تدابير لمراقبة الاتجار بالأسلحة في سياق منع عمليات نقل الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول والإعداد لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ونحن على اقتناع بأن إنشاء صكوك دولية جديدة لتحديد الأسلحة التقليدية لا بد أن يتم في إطار الأمم المتحدة وفي سياق مناقشة مطردة ومفتوحة ويشارك فيها جميع الأطراف المهتمة على أساس توافق الآراء. ويمكن للتفاوض بشأن اتفاقات دولية جديدة بدون أن يؤخذ بعين الاعتبار المنتجون لتلك الأسلحة والحائزون لها أن يؤثر تأثيرا سلبيا على عالمية الاتفاقات المقبلة وقابليتها للتحقق، وهو لن يساعد على تعزيز الثقة المتبادلة.

وفي الختام، نحن نتمنى لجميع الممثلين النجاح والعمل المثمر، ونعرب عن أملنا بأن تكلل بالنجاح هذه الدورة لهيئة نزع السلاح.

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أرجو أن تسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح وبأن أشيد بجهودكم الصادقة والدؤوبة لعقد هذه الجلسة. وبصفتي ممثل بلد كلف بالمهمة نفسها قبل ثلاثة أعوام، أؤكد لكم على دعم وفدي الكامل وتعاونه. كما أود أن أعرب عن كلمة امتنان للممثل السامي لشؤون نزع السلاح وللأمانة العامة على دعمهما.

إننا الآن في بداية دورة جديدة تستمر لثلاث سنوات ومع جدول أعمال موضوعي جديد، ونحن مستعدون لبداية جديدة. ويرحب وفدي باعتماد جدول الأعمال ويأمل بأن تتسم الهيئة بالأهمية والتوازن وحسن التوقيت في مناقشة البنود الثلاثة، بالنظر للعملية الهامة وإن كانت صعبة المتعلقة بالتوصل إلى توافق للآراء.

إن البيئة العالمية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار تغيرت إلى حد كبير خلال الأعوام الماضية. وبالرغم من أن التحديات التي تواجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ظلت على ما هي عليه إلى حد كبير، تنشأ العديد من المبادرات والأفكار الجديدة في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك الاقتراح ذو النقاط الخمس الذي قدمه الأمين العام بان كي – مون والسياسات الجديدة التي بدأتها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويرى وفدي أن مسألة نزع السلاح النووي مسألة تستحق زيادة الاهتمام الدولي في هذه المرحلة من أجل النزاهة والثقة وشرعية نظام معاهدة عدم الانتشار. ويبدو واضحا أن نتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ستكون بالغة الأهمية لمستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار، وأن نجاح المؤتمر سيتوقف على ما إذا كان في وسع الدول الأطراف أن تحقق التزاما مرئيا ولا رجعة فيه وعالميا بنزع السلاح النووي، ويلزم التوصل إليه في إطار زمني معقول.

وبعد هذا القول، تؤمن جمهورية كوريا إيمانا جازما بأن زيادة تعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار النووي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه أمران يتسمان بنفس القدر من الأهمية. ووفدي يؤيد تأييدا قويا إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه أفضل وسيلة لتعزيز آلية الرصد والتحقق التابعة لمعاهدة عدم الانتشار. كما نود أن نبرز أهمية التعاون الدولي بغية منع الإرهاب النووي، وفي هذا الصدد، نؤيد الجهود التي تبذل في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

ومن أجل تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على نحو أكثر فعالية، تتمثل المجموعة الأولى من الأهداف التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تحقيقها في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، نرحب بتصريحات الرئيس أوباما التي أدلى بها مؤخرا في براغ مؤيدا السعي الدؤوب والفوري إلى تصديق حكومة الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتشجيع جميع الدول الموقعة على المعاهدة – وخاصة البلدان المدرجة في المرفق ٢ – التي لم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو التبكير باعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح.

ونظرا لانعدام الركود في مجال نزع السلاح، من الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي – وليس مجتمع نزع السلاح فحسب – أن يحرز تقدما وأن يتوقع ذلك. ويرحب وفد بلدي بالمداولات المتعلقة بمسألة إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ بوصفها العقد القادم لنزع السلاح، لأن هذا الإعلان سيكون وسيلة مفيدة لجذب الاهتمام الدولي بإيجاز لجدول أعمال مشترك في عصرنا. وفي الوقت نفسه، نرى أنه لا ينبغي السعي للإعلان عن عقد آخر لنزع السلاح باعتباره هدفا في حد ذاته. وبدلا من ذلك، يجب أن تتركز مناقشتنا على الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي حشد الإرادة السياسية على نطاق أوسع وإيجاد أرضية مشتركة لتعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال عقد جديد لنزع السلاح.

كما أود أن أعرب عن دعم وفد بلدي الكامل لاقتراحات الرئيس بشأن مناقشة أساليب عمل الهيئة ودعوة الرئيسين المشاركين للجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وبما أن هيئة نزع السلاح لم تتمكن من بلورة مداولاتها في تقرير موضوعي منذ عام ١٩٩٩، وبما أننا واجهنا هذا العام، مرة أخرى، صعوبة في الاتفاق على جدول أعمال موضوعي، فقد آن الأوان لمراجعة أساليب عملها بصورة دقيقة وشاملة. وعلاوة على ذلك، نجد في الكثير من الأحيان أن التفاعل المستمر مع المجتمع المدني لا يُقدر بثمن في دفع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ليتسنى لنا الوقوف وجها لوجه مع الواقع المظلم من عالمنا.

أخيرا وليس آخرا، ترى جمهورية كوريا أن إيجاد حل مبكر للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر حيوي لتأمين السلام الدائم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرق آسيا، والحفاظ على سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، فقد بذلنا جهودنا لنزع السلاح النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة سلمية ويمكن التحقق منها من خلال المحادثات السداسية الأطراف. ولكن، من المؤسف أن هذه الجهود قوبلت، بعد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صاروخها في ٥ نيسان/أبريل في مخالفة للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وبإعلانها كذلك في ١٤ نيسان/أبريل أنها لن تشارك أبدا في المحادثات السداسية الأطراف وأنها ستعيد فتح وتشغيل المنشآت النووية التي كانت معطَّلة.

وكما طالب البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2009/7) الذي اعتمد في ١٣ نيسان/أبريل، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتنفيذ بنود الإعلان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والوثائق التي اعتمدت فيما بعد بتوافق الآراء في المحادثات السداسية الأطراف.

ولن تدخر حكومة بلدي أي جهد لإحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وتطلب إلى المجتمع الدولي الاستمرار في الدعم الثابت لتحقيق هذه الغاية.

السيد جينباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح لدورة هذا العام. ووفد بلدي يؤكد لكم دعمه الكامل وتعاونه البناء في جهودنا المشتركة. كما نود أن نشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح السيد سيرجيو دوارتي على إسهامه في الجهود المبذولة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

وأود أن أعيد التأكيد أن قيرغيزستان ملتزمة التزاما تاما بوضع آليات متعددة الأطراف في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي لأسلحة الدمار الشامل، وهو أحد

المبادئ الأساسية لسياستنا الخارجية. ونعتقد أن تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وحجر زاويته، المتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو أحد الأدوات الأساسية في هذا السياق.

وتعتبر قيرغيزستان أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي إحدى الأدوات الرئيسية في الجهود الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار لضمان الاستقرار والأمن الدوليين.

ونحن مقتنعون بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كان إسهاما حقيقيا في عملية نزع السلاح النووي في العالم. وقد تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويسعدني أن أبلغ الهيئة أن المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهكذا، فإن فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي أعلنها رؤساء دول وسط آسيا في أوائل التسعينات أصبحت حقيقة.

وكانت قيرغيزستان أحد المبادرين والمشاركين النشطين في إنشاء المنطقة وهي الحكومة الوديعة للمعاهدة. ومن المعروف أن الأمم المتحدة أقرت للمرة الأولى مبادرة بلدان وسط آسيا في قرار قدمه وفد قيرغيزستان، واعتُمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة. ومنذ ذلك الحين اعتمدت الجمعية العامة العديد من القرارات المقدمة من دول وسط آسيا الخمس، ووردت الإشارة إلى المبادرة وأدرجت في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ (NPT/CONF.2005/57).

لقد كان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا خطوة مهمة نحو تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي إعادة التأهيل البيئي للأراضي المتضررة من مخلفات اليورانيوم والتلوث الإشعاعي وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا هي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية تُقام في نصف الكرة الشمالي. وتبلغ مساحة المنطقة حوالي ٠٠٠ ٨٨٢ ٣ كيلومتر مربع.

ولم يول اهتمام كاف في الماضي للمسألة الخطيرة المتمثلة في التخفيف من الآثار البيئية المترتبة على برامج الأسلحة النووية. وكما ذُكر لأول مرة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وكما لوحظ في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، كانت هناك حالات استثنائية حيث تسبب تعدين اليورانيوم وما يرتبط به من أنشطة دورة الوقود النووي في إنتاج الأسلحة النووية بعواقب بيئية خطيرة. وهناك عدد من مخلفات اليورانيوم وغيره من المخلفات السامة والنفايات المشعة التي خلفتها صناعة التعدين في أراضي قيرغيزستان. والظروف التي تركت بها المخلفات لا تتماشى مع معايير السلامة خلال الفترة التي كانت تنشط بها هذه الصناعات. ومما يزيد هذه الحالة سوءا أن العديد من مواقع دفن نفايات اليورانيوم الانشطاري العالي السمية تقع في المناطق الزلزالية النشطة والمناطق المعرضة لخطر الانهيار الأرضي والمعرضة للفيضانات وارتفاع المياه الجوفية والمناطق المجاورة للأنهار التي تشكل عماد حوض المياه الممتد لمنطقة وسط آسيا. ولذلك، فمن الضروري بذل الجهود الفعالة والدؤوبة على جميع المستويات لمنع حدوث مزيد من التلوث.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات، فإن حكومة جمهورية قيرغيزستان تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنظيم مؤتمر إقليمي لمناقشة وثيقة إطارية بشأن حل مشكلة نفايات اليورانيوم سيعقد في بيشكيك في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ، ومنتدى دولي رفيع المستوى بشأن مخلفات اليورانيوم وغيره من النفايات المشعة سيعقد في جنيف في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وسأتناول بإيجاز مسائل هامة أخرى في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. وترى قيرغيزستان أن مشكلة سلامة المعلومات مشكلة بالغة الأهمية. كما تؤيد جمهورية قيرغيزستان إجراء حوار متعدد الأطراف بخصوص حظر تصنيع المواد الانشطارية ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعزيز نزع السلاح النووي.

وتعتبر قيرغيزستان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أداة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتدعم كفالة عالمية الاتفاقية.

وتعلق جمهورية قيرغيزستان أهمية كبيرة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الهادف إلى التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا والمواد ذات الصلة. ونسلم بأن من الضروري منع حصول الأطراف من غير الدول على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيا والمواد ذات الصلة ووسائل إيصالها، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتواصل حكومة قيرغيزستان، في إطار تنفيذها لأحكام القرار، العمل على تعزيز نظام الرقابة على صادرات البلد.

يشعر وفد قيرغيزستان بالقلق إزاء تداول الأسلحة الصغيرة وهو يتخذ التدابير ذات الصلة على المستوى الوطني لمكافحة انتشارها غير المشروع. وتؤيد قيرغيزستان المشاركة النشطة للأمم المتحدة واقتراح صياغة وثيقة دولية ملزمة قانونا لتنظيم وسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، كما تؤيد مشروع القرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في هذه الدورة ويعرب عن تهانيه لأعضاء المكتب الآخرين. ونحن واثقون بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ستيسران خروج الدورة بنتائج ناجحة.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أُدلي به في وقت سابق اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الذي يذكرنا بالإمكانات الكبيرة التي تمتلكها الهيئة لتحقيق توافق في الآراء بشأن اعتماد مبادئ ومبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة في مجال نزع السلاح، حتى في الأوقات الصعبة. وسنتمكن بالتأكيد من الاتفاق على عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، وهي المهمة التي أنيطت بنا في هذه الدورة. وإذا لم يتسن تحقيق ذلك، ينبغي أن نقوم بذلك في الدورة المقبلة على أقصى تقدير.

ويؤكد وفد بلادي مجددا أهمية هيئة نزع السلاح باعتبارها المنظمة الوحيدة المتخصصة والتداولية وذات الاختصاص في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. والهيئة، وهي المؤسسة الوحيدة العالمية العضوية التي يمكنها إجراء مداولات متعمقة حول المسائل البالغة الأهمية موضع النظر وحول توصيات موضوعية بشأن كيفية بلوغ الأهداف ذات الصلة بطريقة عملية، لا يزال لها دور محوري في جهودنا.

وعلى الرغم من الانتكاسات العديدة في التوصل إلى اتفاقات موضوعية على مدار السنوات القليلة الماضية، ينبغي للهيئة أن تواصل سعيها الحثيث لكي تعود إلى طريق الإنتاجية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الهيئة اضطلعت في الماضي بدور حاسم في إتاحة رؤية شاملة في مجالات نزع السلاح النووي وعدم انتشارها وتحديد الأسلحة التقليدية. وتتجلى جدارة الهيئة وفائدتها في الدورات الكثيرة المثمرة التي عقدت، بما في ذلك الدورات التي تم التوصل خلالها إلى اتفاقات بشأن المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ولتحديد الأسلحة التقليدية والمبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية والمبادئ التوجيهية للنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي والمبادئ التوجيهية لعمليات نقل الأسلحة دوليا، على سبيل المثال لا الحصر.

إن الدورة الحالية للهيئة تعقد فعلا في وقت حافل بالفرص تتبادل فيه الدول الإشارات الإيجابية. ومما يدعو إلى التشجيع أن نلاحظ أن كلمات الحوار والاحترام المتبادل يبدو أن لها الغلبة على الكلام القاسي عن الجزاءات والتهديدات. والأجواء مهيأة لبناء الثقة وتحقيق تقدم. ويمكننا إحراز تقدم مرة أخرى إذا كانت لدينا الرغبة في ذلك.

وبخصوص بند جدول الأعمال ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، فإنه ولئن كانت الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار قد تباطأت خلال العقد الماضي، فإن الحائزين الرئيسيين للأسلحة النووية أرسلوا مؤخرا إشارات إيجابية تتعلق ببلوغ الأهداف النووية الجوهرية للمجتمع الدولي، بما في ذلك بالإشارة إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل إحدى دعامات نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن المناخ الدولي الحالي مؤات حقا للشروع في دفعة دبلوماسية أكثر طموحا. وينبغي أن يتضمن هذا المجهود تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية على طريق الإزالة التامة للأسلحة النووية، من ناحية، وتشجيع جميع الدول على التعهد باحترام التزاماتها في مجال عدم الانتشار من ناحية أخرى. ويجب أن نغتنم هذه اللحظة التاريخية لبلوغ أهداف نزع السلاح النووي.

وينبغي أن يكون هناك دائما بند بشأن قضايا نزع السلاح النووي، على النحو الذي كلف به مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢، ضمن بنود جدول أعمال هيئة نزع السلاح. واقترحت حركة عدم الانحياز إدراج بند بشأن المسألة النووية في جدول أعمال هذه الدورة يكون مماثلا للبند الذي كان مدرجا في جدول أعمال الدورة السابقة. ويراعي هذا البند من جدول الأعمال التوازن بين المصالح في تناول المسألة النووية. ونأمل في أن تساعد البيئة الدولية الجديدة على جعل التقدم ممكنا، خلافا لما حدث في الدورة السابقة.

وبخصوص بند جدول الأعمال ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“، الذي ينيط بنا قرار الجمعية العامة ٦٧/٦١ مهمة تناوله، ينبغي للجنة أن تضع في اعتبارها إعلانات عقود نزع السلاح الثلاثة السابقة. ويتعين عليها أن تبني على المبادرات التي بدأت بالفعل وأن تستفيد كذلك من الإرادة السياسية التي تزداد قوة على مستوى العالم.

إن العقد الرابع لنزع السلاح يمكن أن يضطلع بدور مهم في تعزيز هدف عكس الاتجاه الحالي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك تحديد أهداف إرشادية لتسريع بلوغ هدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية فعالة.

نعتقد أنه يمكن النظر في طائفة عريضة من قضايا نزع السلاح لإدراجها في عناصر إعلان بشأن العقد الرابع لنزع السلاح. وبالنظر إلى التفسيرات المختلفة للقرار ٦٧/٦١، فإننا ندعو أعضاء الهيئة إلى العمل بجدية للانتهاء من صياغة عناصر إعلان بنجاح في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، نتعهد بتقديم دعم وفدنا وتعاونه معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المكتب الآخرين وجميع الوفود الأخرى في عقد دورة ناجحة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلادي تهنئتكم، سيدي، مرة أخرى على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التأكيد لكم على تعاون جنوب أفريقيا ودعمها الكاملين. وتعلن جنوب أفريقيا أيضا تأييدها للبيانين اللذين ألقاهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لا تزال تعددية الأطراف، وفي صميمها الأمم المتحدة والميثاق، ذات أهمية محورية لأي مجهود يرمي إلى إيجاد حلول مستدامة للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ما زالت جنوب أفريقيا تقدر عمل هيئة نزع السلاح تقديرا كبيرا بما لها من ولاية باعتبارها الذراع التداولية لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

ونرحب باعتماد جدول أعمال متوازن لهذه الدورة التي تستمر ثلاثة أعوام ونعتقد أنه يتيح إطارا مناسبا يمكننا في ظله التوصل إلى توصيات توافقية في نهاية مداولاتنا. وبخصوص البند الموضوعي الأول في جدول الأعمال، لا تزال جنوب أفريقيا تقتدي بالرؤية التي تقوم على إخلاء العالم من الأسلحة النووية وتسير على هدي المبدأ القائل بأن الضمان الوحيد الموثوق به ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها هو الإزالة التامة لها.

تبدأ هذه الدورة الجديدة في عمل الهيئة في بيئة دولية تشهد، في آن معا، تطورات جديدة مهمة وتحديات مستمرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفضلا عن ذلك، فإننا نشهد تزايد عدد البلدان التي تعتبر خيار الطاقة النووية جزءا من مزيجها الوطني للطاقة.

ومع ذلك، فإننا لا نبدأ العمل المهم بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من نقطة الصفر: فلدينا العناصر الواردة في اقتراح الأمين العام ذي النقاط الخمس بشأن قيام عالم خال من الأسلحة النووية، الذي يتيح للهيئة برنامجا شاملا ومتوازنا للبدء بمداولاتنا. إضافة إلى ذلك، أحرز الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تقدما هاما في مشاوراته في ظل التوجيهات المقتدرة لرئيسه خلال الدورة السابقة.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أهم صك قانوني دولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتمثل أحكام المعاهدة، إلى جانب القرارات التي تشكل جزءا من عملية استعراضها، خطة لوضع نهج تدريجي للحد من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية وتقلل من أهمية هذه الأسلحة وتمهد السبيل إلى إزالتها.

كما نلاحظ بارتياح كبير أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا – معاهدة بليندابا – في طريقها إلى الدخول في حيز النفاذ في المستقبل القريب.

ولا يزال توفير الأمن أحد أهم التطلعات الأساسية للبشرية. والواقع أن ميثاق الأمم المتحدة يقوم على مفهوم الأمن الجماعي، والحق في الدفاع عن النفس وارد فيه بشكل واضح. غير أن التاريخ قد أظهر أن النهج التقليدي للسعي

إلى تحقيق الأمن من خلال حيازة الأسلحة الأكثر تطورا وبناء الجيوش الضخمة قد أدى إلى العديد من سباقات التسلح والحروب، بما فيها حربان عالميتان مدمرتان.

وقد يؤدي التكديس المفرط للأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بشكل يتجاوز أغراض الدفاع المشروع عن النفس، إلى إيجاد أو إدامة الحلقة المفرغة لعدم الاستقرار والصراع، من جهة، والفقر وتخلف النمو، من جهة أخرى. ويمكن لتدابير بناء الثقة، التي تشمل الشفافية وعناصر أخرى، أن تضطلع بدور هام في منع أو معالجة هذا التدهور السريع. ولذلك، ترحب جنوب أفريقيا بإدراج هذا البند في جدول الأعمال الموضوعي للهيئة، وتتطلع إلى الاستفادة من العمل الذي قامت به الهيئة خلال الدورة السابقة في ظل القيادة المقتدرة لرئيس الفريق العامل.

وأخيرا، ترحب جنوب أفريقيا بإدراج بند بشأن عناصر مشروع إعلان متعلق بعقد رابع لنزع السلاح في جدول الأعمال الموضوعي للهيئة. وسيمكننا هذا البند على نحو جماعي من بلورة رؤية أوسع بشأن هدف مشترك كانت تعوزنا في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي سيمكننا من الاستفادة من التطورات الإيجابية بينما نواجه التحديات الكبيرة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئسا لهيئة نزع السلاح لدور هذه السنة. ونحن على اقتناع بأن هذا الدور لهيئة نزع السلاح ستواصل، في ظل قيادتكم المقتدرة، المضي قدما في تنفيذ الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

ويؤيد وفد بلدي جدول أعمال الدور الجديدة، الذي أقرته الهيئة في وقت سابق اليوم.

وتلتزم منغوليا بمقاصد ومبادئ هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة تداولية متخصصة وعالمية في هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد أسهمت منغوليا في أعمال هيئة نزع السلاح بتوليها رئاسة الهيئة في عام ١٩٩٥ وتقديم ورقة عمل تجسد منظور مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. كما أسهمنا في اعتماد الهيئة للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٩.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. إضافة إلى ذلك، أود أن اشدد في ملاحظاتي الموجزة على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية ودورها في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

وتتسم مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية هذا العام بتطورات إيجابية، مع البدء مؤخرا بنفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في ٢١ آذار/مارس، وحلول الذكرى السنوية الأربعين للبدء بنفاذ أول معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي سنحتفل بها في ٢٥ نيسان/أبريل.

وحاليا تغطي هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية ما يزيد على ٥٠ في المائة من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية وتوحد تقريباً بين ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذه المناطق فريدة لأنها توجد على مقربة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهي خطوة تنم عن تحول من نزع السلاح السلبي إلى نزع السلاح الفعال. والأهم من ذلك كله هو أن معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز القانون الدولي في مجال نزع السلاح.

ونعتقد أنه يمكننا أن نواصل تعزيز فعالية المناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال التعاون والتنسيق على نحو أوثق فيما بين المناطق القائمة. ونأمل أن يشكل المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠١٠، خطوة هامة في هذا الصدد، ويسهم أيضا في تحقيق نتيجة مثمرة وناجحة في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وفي إطار متابعة المؤتمر الأول للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في عام ٢٠٠٥ في المكسيك، عقد المركز التنسيقي المعني بمركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية مشاورات مع المراكز التنسيقية مع مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية على هامش أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. واستنادا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال تلك المشاورات، ستستضيف منغوليا اجتماعا بين المراكز التنسيقية لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام في أولانباتار. ويهدف الاجتماع إلى مناقشة سبل تعزيز التعاون وتوطيد آلية التنسيق فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية وفقا لإعلان تلاتيلولكو لعام ٢٠٠٥. ويشمل البرنامج المؤقت للاجتماع استعراض تنفيذ إعلان تلاتيلولكو، وإجراء تبادل أولي للآراء بشأن التحضير للمؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعدادات للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

وإذ تأخذ منغوليا في اعتبارها أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جزء أساسي من التدابير الفعالة والعملية صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تواصل سياستها لإضفاء طابع مؤسسي على مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ويسرنا أن نبلغ الوفود في هيئة نزع السلاح أن منغوليا قد بدأت بإجراء محادثات مع جارتيها لإبرام الصك القانوني المطلوب. وفي ٣ و ٤ آذار/مارس في جنيف، عقدت الصين وروسيا ومنغوليا الاجتماع الأول لمناقشة مشروع منغوليا للمعاهدة الثلاثية بشأن مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وتبادلت الأطراف في ذلك الاجتماع الآراء بشأن الأحكام الرئيسية لمشروع المعاهدة وناقشت الصيغة الممكنة للاتفاق الثلاثي حتى تكون متماشية مع الالتزامات القائمة للصين وروسيا. وشدد الجانب المنغولي على أن علاقات حسن الجوار التي تربطها بجارتيها شكلت أساسا جيدا لإضفاء طابع مؤسسي على المركز، مما سيزيد من تعزيز الثقة فيما بين البلدان الثلاثة وسيخدم المصالح الوطنية للبلدان الثلاثة.

وقد كان اجتماع جنيف مجديا للغاية لتعزيز فهم آراء ومواقف كل بلد بشأن المسألة قيد النظر، واتفقت الوفود على عقد اجتماعات أخرى في المستقبل. ونأمل أن تؤدي هذه المحادثات عما قريب إلى إبرام صك دولي سيضفي طابعا مؤسسيا على مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا كامل دعم وفد بلدي لجهودكم لعقد دورة مثمرة هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إعطائي الكلمة مرة أخرى. وكما ذكرت في الجلسة ٢٩٥، أود أن أرد على البيانات التي أدلى بها ممثلو اليابان والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية، الذين تطرقوا لإطلاقنا لساتل للأغراض السلمية. وفي الواقع، فإنني لا أنوي أن أتكلم عن إطلاقنا

للساتل لأنه لا يمت بأي صلة لمداولاتنا بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة على هذه الهيئة.

وكما أوضح ممثل اليابان بجلاء، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنجاح، في ٥ نيسان/أبريل، ساتل الاتصالات كوانغميونغسونغ – ٢ في المدار وفقا لخطة الدولة الطويلة الأجل لتطوير الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية. وتمت عملية الإطلاق، وهي العملية الثانية من نوعها منذ عام ١٩٩٨، بشكل كامل بالجهود والتكنولوجيا الخاصة بنا. واليوم، ١٥ نيسان/أبريل، يحتفل شعبنا بالإطلاق الناجح للساتل وبعيد الميلاد السابع والتسعين للقائد الأب لشعبنا على السواء.

كما أن عمليتنا للإطلاق تمتعت بتهاني عدد كبير من الشعوب التقدمية في جميع أرجاء العالم، ومن المدهش أنه لا تقيم الدنيا ولا تقعدها حيال إطلاقنا للساتل سوى بضعة بلدان، وكأن شيئا خطيرا قد حصل. ولكن تلك البلدان حاولت بصورة محمومة وبدون هوادة في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، وبعد أن فشلت في عرقلة إطلاقنا للساتل، أن تنفذ اعتماد ما سمي بالبيان الرئاسي.

إنني أؤكد مجددا على موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرافض رفضا تاما لذلك البيان. وإطلاقنا للساتل مماثل تماما لعمليات الإطلاق التي قامت بها تلك الدول، بما في ذلك اليابان. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لمناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن. ومناقشة إطلاقنا للساتل للأغراض السلمية في مجلس الأمن، بينما يتم تجاهل الإجراءات الرامية إلى نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، يمثل نهجا انتقائيا وإنكارا تاما للقانون الدولي القائم.

واليوم، أدان ممثل اليابان مرة أخرى إطلاقنا للساتل، ووصفه بأنه إطلاق للقذائف. ونظرا لأن اليابان تبدو غير قادرة على التمييز بين إطلاق ساتل وإطلاق قذائف، فإن من الواضح أن اليابان تسعى لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية مثل حيازة الأسلحة النووية، عن طريق تقديم ذرائع بإعلان إطلاقنا للساتل بوصفه إطلاقا للقذائف. وإذا كانت تلك هي الحقيقة، فإنها ستكون أمرا بالغ الخطورة.

كما أن ممثل اليابان تطرق لأهمية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من خلال المحادثات السداسية. وليس لليابان أي حق في الكلام عن المحادثات السداسية. فلا أحد سوى اليابان ظل يضع العوائق أمام تلك العملية وتجنب تنفيذ التزاماتها والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار تلك المحادثات. وبصراحة، كانت اليابان معارضة بقوة للمحادثات السداسية. والآن تجمدت المفاوضات على النحو الذي أرادته اليابان. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تشارك بعد الآن في المحادثات. وألغت الأطراف الأخرى أساس المفاوضات باعتماد ما سمي بالبيان الرئاسي. واليابان أحد تلك البلدان التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن الدفع إلى انهيار المحادثات السداسية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ موقف متوازن ونزيه فيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية. ولن يؤدي أي موقف أحادي الجانب سوى إلى إلحاق الضرر بمصداقية الاتحاد ويسفر عن زيادة تدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وأحث أيضا وبقوة ممثل كوريا الجنوبية، وعبره، سلطات كوريا الجنوبية، على السير في طريق تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية من أجل تحقيق الازدهار المشترك للأمة الكورية وعلى أساس روح الإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه، بدلا من الانضمام إلى القوى الخارجية في معارضة هذه الأمة نفسها.

وبكل صدق، يشكل إطلاقنا الناجح للساتل إنجازا مشتركا، في السياق الواسع، للأمة الكورية، وينبغي أن

تقدره أمتنا. وأعتقد أن كوريا الجنوبية تعتزم أيضا إطلاق ساتل في الأيام القليلة المقبلة. وأنا أتطلع بكل صدق إلى نجاح إطلاق ذلك الساتل، كما يحدوني الأمل في ألا يجعل مجلس الأمن موضوعا من ذلك الإطلاق.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بطبيعة الحال، ستكون الملاحظات التي سأدلي بها ردا على البيان الذي أدلى به من فوره ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

بادئ ذي بدء، وفيما يتعلق بالادعاء بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت ساتلا، فإنني أعلم أنه لم يتقدم أي بلد أو أي منظمة دولية بأدلة على أنه حصل إطلاق ناجح لساتل موجود الآن في المدار. ولكن سواء كان الإطلاق ناجحا أو لم يكن، هذه ليست المسألة الأساسية.

وبطبيعة الحال، لجميع البلدان الحق في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفي الواقع، فإن قراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) المتعلقين بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمنعان ذلك البلد من الحرية العامة لاستخدام الفضاء الخارجي. وبالرغم من ذلك، يتضمن هذان القراران حكما مفاده أن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للقذائف التسيارية.

إن القذائف التسيارية ومركبات إطلاق السواتل مستمدان من تكنولوجيا مماثلة ويمكن تبادلها. والادعاء بأن إطلاق ساتل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن يجرد تلك القرارات من أي معنى، وبالتالي فهو أمر غير مقبول.

وفي الوقت نفسه، فإن ادعاء ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن اليابان تعتزم أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية ادعاء كاذب تماما، وبطبيعة الحال، نحن نرفض رفضا قاطعا ذلك الادعاء. ووفقا لدستور اليابان ذاته، ولأكثر من ٦٠ عاما، تمسكت اليابان باستمرار بسياسة أمنية دفاعية استنادا إلى المبدأ القائل إنها ينبغي ألا تصبح دولة نووية. وكما يعلم الأعضاء جميعا، فإن اليابان ليست دولة حائزة للأسلحة النووية. ونحن لا نقوم بتصدير أي نوع من الأسلحة إلى البلدان الأجنبية. ولذلك، فإن الطابع السلمي لسياستنا الأمنية طابع مؤكد تماما.

ومما يدعو إلى الأسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى تثير تلك المسائل، التي لا تمت بتاتا بأي صلة للبند المدرج في جدول الأعمال اليوم، وهو نزع السلاح، بغية تجنب مشاركتها في مناقشات جدية بشأن المسألة الهامة للغاية المعروضة علينا. ونحن نأمل أملا صادقا بأن تتقيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقيدا كاملا بمضامين البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن وتم اعتماده هذا الأسبوع.

السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على الحجج المختلفة غير المفهومة التي ساقها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأود أن أبدأ بتذكير الممثل بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت تجربة نووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وأن مجلس الأمن في قراره ١٧١٨ (٢٠٠٦) قد فرض عقوبات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقرر أنه يتعين عليها تعليق جميع الأنشطة المتصلة ببرنامجها للصواريخ الباليستية وإعادة العمل بالتزاماتها التي قطعتها سابقا بالوقف الاختياري لإطلاق الصواريخ. كما قرر المجلس في قراراته أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع أسلحتها النووية والبرامج النووية القائمة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية بصورة كاملة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق.

إن التاريخ الطويل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير برنامج الصواريخ الباليستية وانتهاكاتها لقرارات مجلس الأمن، إلى جانب برنامجها للأسلحة النووية، مسألة تبعث على غاية القلق في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة عموما. وهي مخالفة واضحة للقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وأود أن أسأل ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الآثار التي يمكن أن تترتب على الجمع بين الصواريخ الطويلة المدى وبرنامج الأسلحة النووية. وكانت الحجة التي ساقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي أن الغرض من إطلاق أحد الصواريخ البعيدة المدى كان غرضا سلميا. وذلك غير صحيح. فالهدف واضح وهو تطوير منظومة إيصال للأسلحة النووية التي تملكها كوريا الشمالية.

أشار الممثل أيضا إلى المشروع السلمي للإطلاق الفضائي لدى جمهورية كوريا. نعم، نحن نعتزم إطلاق مركبة فضائية في شهر تموز/يوليه من هذا العام، ولكن المشروع الفضائي لجمهورية كوريا يختلف اختلافا جوهريا عن الصاروخ البعيد المدى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومرة أخرى أقول أن هدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو تطوير منظومة إيصال للأسلحة النووية. وفي المقابل، ليس لدينا نحن في جمهورية كوريا برنامج أسلحة نووية، ونخضع لنظام تحقق كامل تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجمهورية كوريا هي أحد الموقعين الأوائل على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وحالما تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحافظ على الشفافية في برنامجها النووي وتعود إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سنصدق أن صواريخ كوريا الشمالية البعيدة المدى قد تكون لأغراض سلمية. غير أننا في هذه اللحظة لا نفهم هدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إطلاق صاروخ بعيد المدى في ظل ظروف اقتصادية صعبة للغاية.

السيد هونغ جي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشار وفدا اليابان وكوريا الجنوبية إلى قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بشأن تجربتنا النووية الناجحة. وفي ذلك الوقت، صرحت حكومة بلدي بوضوح أنها ترفض بشدة ذلك القرار، لأنه كان نتاج سياسة عدائية ينتهجها بلد معين – أي الولايات المتحدة – ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك، فإن بلدي لا يلتزم بالقرار. تلك هي النقطة الأولى التي أردت أن أؤكدها.

ثانيا، سأل ممثل كوريا الجنوبية عن الآثار التي من المحتمل أن تترتب على إطلاق ساتلنا، بالإضافة إلى تجربتنا النووية. نحن نتحدث هنا عن إطلاقنا للساتل. إن الآثار واضحة: فإطلاق الساتل يسهم إسهاما كبيرا في تطوير تكنولوجيا الفضاء في العالم. والإجابة واضحة جدا. كما قال إنه لا يفهم الهدف الحقيقي وراء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لساتل في مدار حول الأرض. وإذا كان ذلك صحيحا، فيتعين عليه أن يحاول مرارا وتكرارا حتى يفهم الهدف.

ومرة أخرى، نرفض بشدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية واليابان. فهما لا أساس لهما من الصحة ولن نقبل بهما أبدا.

السيد كرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بخصوص ما سمعت من فوري هنا، أود أن أذكر فحسب بالمادة ٢٥ من الميثاق التي تمنحنا شرف الجلوس في هذه القاعة اليوم. فالمادة ٢٥ واضحة جدا وتشير إلى أنه على الدول الأعضاء في المنظمة قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): باختصار شديد، أنا لست مستعدا لتكرار موقفنا إزاء عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٥ نيسان/أبريل؛ فقد ذكرت سابقا موقف حكومة اليابان. ومع ذلك، لا بد لي من القول إننا استمعنا من فورنا لاعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاهل قرار مجلس الأمن تجاهلا تاما. إن مجلس الأمن هو أحد الأجهزة الأساسية في الأمم المتحدة، وآمل حقا أن يتم التصدي لهذا التجاهل التام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة. ومن غير المجدي أن يجري أعضاء منظمة الأمم المتحدة محادثات بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية إلا إذا كان بوسعنا الافتراض أن جميع الأعضاء على الأقل يحترمون المنظمة.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى برنامج عمل الدورة الحالية وجدولها الزمني الممتد لثلاثة أسابيع، وقد وزعت نسخ منه في بداية هذه الجلسة. هل لي أن أعتبر أن هيئة نزع السلاح تحيط علما ببرنامج العمل والجدول الزمني؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.